

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٥٣

الجمعة، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيرموديث (أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد سافرونكوف
	إثيوبيا السيدة غواي
	أوكرانيا السيد يلتشينكو
	إيطاليا السيد لامبريني
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) السيد يورنتي سوليث
	السنغال السيد سيس
	السويد السيد سكاو
	الصين السيد شين بو
	فرنسا السيد دولاتري
	كازاخستان السيد عمروف
	مصر السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد كلاين
	اليابان السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1715111 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، الممثل الشخصي للأمين العام إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد ملادينوف إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): عشية شهر رمضان المبارك، أود أن أتقدم بأحر التهاني لجميع المسلمين وأتمنى لهم رمضانًا كريمًا.

ومما يؤسف له أن هذه الإحاطة الإعلامية تأتي في أعقاب الهجمات الإرهابية الحسيسة في المنيا وفي مانشستر. وأقدم خالص التعازي إلى أسر الضحايا وإلى حكومتي وشعب مصر والمملكة المتحدة. إن الإرهاب لا يمرر له. وفي الزيارة التي قام بها مؤخرا رئيس الولايات المتحدة ترمب إلى الشرق الأوسط، شدد على ضرورة وجود نهج مشترك لمعالجة آفة التطرف والإرهاب، كما أوضح بشكل جلي أن حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني أمر حاسم في مكافحة هذا التهديد وتحقيق السلام في المنطقة. وأرحب بانخراطه الشخصي وبانخراط القادة العرب والإسرائيليين والفلسطينيين للنهوض بهذا الهدف. ومع ذلك،

وخلال الشهر الماضي، ما برحت الديناميات المعقدة على أرض الواقع توجد بيئة متفجرة.

وفي غزة، نحن نسير نحو أزمة أخرى وأعيننا مفتوحة. وأنا اليوم أحذر مجلس الأمن من أنه ما لم يتخذ تدابير عاجلة لترفع فتيل الأزمة، مخاطرها ستخرج عن نطاق السيطرة، مما يؤدي إلى عواقب مدمرة للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. ومنذ إنشاء حماس للجنة الإدارية في آذار/مارس، وهي مؤسسة موازية لإدارة الشؤون الحكومية في غزة، أدى الصراع السياسي بين الفلسطينيين إلى تدهور كبير في العلاقات بين فتح وحماس. والنتيجة هي تفاقم كبير للأزمة الإنسانية يهدد بالانفجار على شكل شوب نزاع آخر لا يمكن البدء بتسويته إلا بحل توفيق، وتنفيذ الاتفاقات بين الفلسطينيين وإنهاء عمليات الإغلاق.

وفي نيسان/أبريل، أكدت الحكومة الفلسطينية قرارها خفض بدلات رواتب حوالي ٦٠.٠٠٠ من موظفي القطاع العام في غزة. وفي حين أن الحكومة بحاجة إلى ضمان الاستدامة المالية في إطار الظروف الاقتصادية المتزايدة الصعوبة، فمن المهم أن توزع الإصلاحات أو القرارات التي تخفض النفقات توزيعاً عادلاً، مع مراعاة الظروف القاسية في غزة.

كما أن غزة في خضم أزمة طاقة لم يسبق لها مثيل. فمحطة توليد الكهرباء التي تزود ٣٠ في المائة من الكهرباء في غزة توقف عملها في ١٦ نيسان/أبريل بسبب النزاع بين السلطة الفلسطينية وحماس على الضرائب المفروضة على الوقود. وغالبا ما تتعطل خطوط التزويد بالطاقة من مصر إلى غزة لأسباب فنية. وهذا يجعل خطوط الطاقة الكهربائية الإسرائيلية، التي تزود غزة بحوالي ٦٠ في المائة من الكهرباء، مصدر الطاقة الوحيدة الموثوق به. وفي غضون ذلك، قررت الحكومة الفلسطينية وض سقف لمشترياتها من الكهرباء من إسرائيل إلى غزة. وإذا نفذ هذا القرار، فإن سيزيد من خفض

يومي. وهذا ما يعادل ٤٠ مسبحا أولمبيا ممتلئا بمياه المجاري غير المعالجة يوميا، وهي كارثة بيئية تتبلور بالنسبة لإسرائيل ومصر وغزة.

وارتفعت أسعار الأغذية بجنون حيث ارتفعت أسعار مياه الري حوالي ٦٥ في المائة. وقطاع التصنيع على وشك التوقف، وتم وقف عمل أكثر من نصف موظفي القطاع الخاص. وتعمل الأمم المتحدة بحزم لتخفيف الأثر الإنساني لهذه الأزمة. وعملية إيصال الوقود في حالات الطوارئ التي تديرها الأمم المتحدة توفر للخدمات الأساسية من مياه وصحة وصرف صحي، ولكن احتياطياتنا ستنفد في الأسابيع المقبلة.

ولا يمكنها إلا أن تكون تخفيفا مؤقتا من معاناة أشد الفئات ضعفا، ولكنها ليست بديلا عن إيجاد حل مستدام. وسيطلب نزع فتيل أزمة الطاقة الراهنة تنازلات من جميع الأطراف، بما في ذلك الامتيازات الضريبية على الوقود لمحطة توليد الكهرباء وإصلاح جذري لكيفية إمدادات الطاقة في غزة. وعلى السلطة الفلسطينية وحماس - التي تسيطر على غزة منذ عقد - وإسرائيل جميعهم التزامات بتحقيق رفاه سكان غزة ويجب أن يرتقوا إلى مستوى مسؤولياتهم لمعالجة الأزمة والتغلب على المأزق السياسي. وخلال الأسابيع الماضية، تحاورت مع الأطراف والشركاء الدوليين من أجل إيجاد حل ليس للتحديات الفورية في مجال الكهرباء فحسب، بل أيضا لمعالجة التحدي السياسي الأوسع نطاقا المتمثل في إعادة غزة لسيطرة السلطات الفلسطينية الشرعية.

وفيما يتعلق بتطور مقلق آخر، أود أن أشارك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في إدانة إعدام ثلاثة رجال أمس في غزة في انتهاك للقانون الدولي. وبهذه الإعدامات أصبح العدد الإجمالي لأحكام الإعدام المنفذة ٢٨ منذ سيطرة

إمدادات الكهرباء إلى غزة من إسرائيل بحوالي ٣٠ في المائة، مغرقا سكانها في دوامة كارثة إنسانية.

ومنذ نيسان/أبريل، ما فتئ غالبية الفلسطينيين في غزة يتلقون زهاء أربع ساعات من الكهرباء في اليوم. وكم من الوقت يعتقد أعضاء المجلس أنه سيمكنهم البقاء إن خفض تزويد الكهرباء إلى ساعتين في اليوم؟ ومن الذي سيدفع ثمن العنف والتصعيد اللاحقين؟ طبعا لن لن يكونوا الذين يعيشون الحياة التي تتسم بالإعفاء والامتياز. إنما سيدفعه فقراء الفلسطينيين من النساء والأطفال والناس الذي يعيشون بالفعل صدمة التزاع، الذين احتجزوا كرهائن لمدة عقد حتى الآن. إنهم هم الذين لن يحصلوا على الكهرباء والمياه والخدمات الصحية والصرف الصحي.

فما من أحد لديه مصلحة في نشوب نزاع آخر في غزة. وعلى كل واحد تحمل مسؤوليته. وعلى مدى أشهر، حذرت الأمم المتحدة من أنه ما لم تتم معالجة المشاكل الهيكلية لإمدادات غزة من الكهرباء فإننا سنواجه أزمة إنسانية. وهذه التحذيرات أصبحت الآن حقيقة واقعة.

وأود أن أوضح للمجلس ما تبدو عليه تلك الحقيقة. تضطر المستشفيات الآن مضطرة إلى تأجيل العمليات الجراحية، وقد خفضت بالفعل ٨٠ في المائة من خدمات التنظيف وخدمات توريد الأغذية الجاهزة والتعقيم. ولولا تدخل الأمم المتحدة الإنساني في الوقت المناسب في ٢٧ نيسان/أبريل لتوفير الوقود في حالات الطوارئ للمولدات الكهربائية، لثم إغلاق ٥١ غرفة عمليات جراحية وتوليد وخمسة مراكز لغسيل الدم وعدد من إدارات الطوارئ. ومنذ منتصف نيسان/أبريل تعمل محطات إزالة ملوحة الماء بـ ١٥ في المائة من قدرتها، ويتم ضخ مياه الشرب لبضع ساعات كل يومين إلى أربعة أيام.

ونحن نتكلم، يجري ضخ ١٠٠ ٠٠٠ متر مكعب من مياه المجاري غير المعالجة إلى البحر الأبيض المتوسط على أساس

والمياه والاستدامة المالية. ولئن كان العديد من الحلول تقنية، فإن قرار تنفيذها هو في نهاية المطاف سياسي.

ومما يشجعي أنه وزيري المالية الإسرائيلي والفلسطيني اجتماعا معا في الأسابيع الأخيرة في محاولة للمضي قدما بهذه المسائل. وتمثل مشاوراتهما المثمرة، أول اجتماع للجنة المياه المشتركة الفلسطينية - الإسرائيلية في السنوات السبع الماضية، والتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق الكهرباء التاريخي في العام الماضي خطوتين إيجابيتين ينبغي تشجيعهما ودعمهما.

وأحيط علما أيضا بما أعلن مؤخرا عن التدابير الإسرائيلية المصممة لمساعدة الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية. وتفيد التقارير بأن هذه الخطوات المقترحة تشمل تقسيم الأراضي في المنطقة جيم، المتاحة للعديد من المدن الفلسطينية، إلى مناطق للاستخدام السكني والصناعي والزراعي؛ وإنشاء منطقتين صناعيتين في ترقوميا والخليل؛ وزيادة ساعات تشغيل معبر جسر اللبني. وهذه خطوات إيجابية ينبغي أيضا توسيع نطاقها إذا ما أريد تحقيق الأثر المنشود.

وقبل الختام، أود أن أنتقل بإيجاز إلى موضوع لبنان والجولان. للأسف، لم يجتمع البرلمان اللبناني بعد، في أعقاب انقضاء دورته لمدة شهر في ١٢ نيسان/أبريل. ولا يزال التوصل إلى اتفاق بشأن القانون الانتخابي بعيد المنال، قبل أقل من شهر على انتهاء فترة ولاية البرلمان في ٢٠ حزيران/يونيه. وما زلنا نأمل في الانتهاء من المفاوضات في الوقت المناسب لتجنب عدم الاستقرار المؤسسي ولإجراء الانتخابات وفقا للدستور.

وفي الجولان، لا يزال وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية قائما، وإن كان ذلك في بيئة متقلبة بسبب النزاع الدائر في سورية وعلى خلفية استمرار النشاط العسكري عبر خط وقف إطلاق النار. وشمل هذا النشاط الحوادث والبرق العرضية والانتقامية، فضلا عن

حماس في ٢٠٠٧، وتسعة من هذه الإعدامات نفذت في العام الماضي لوحده.

وفيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الأوسع نطاقا، شهدنا في الأسابيع الأخيرة أمثلة أكثر مأساوية على الخسائر البشرية التي يتسبب بها هذا النزاع، أذ قُتل ستة فلسطينيين في أعمال عنف مختلفة.

كما يساورني بالغ القلق إزاء استمرار المعتقلين الفلسطينيين بالإضراب عن الطعام احتجاجا على الظروف في السجون الإسرائيلية، الذي في عشية رمضان يكون قد دخل يومه الأربعين. وتفيد التقارير أن دائرة السجون الإسرائيلية قد أجلت على الأقل ٦٠ سجينيا مضربا عن الطعام إلى المستشفيات لأن حالتهم الطبية قد ازدادت سوءا، وفي الوقت نفسه تم نقل ٦٠٠ سجين آخر إلى مستوصفات أقيمت في السجون. إن التقارير عن اتخاذ تدابير عقابية ضد المضربين عن الطعام، بما في ذلك تقييد إمكانية الوصول إلى المحامين ومنع الزيارات الأسرية، تثير الجزع. وحق المحتجزين في الاستعانة بمحام هو حق لا ينبغي الانتقاص منه مطلقا.

وأدعو إلى مضاعفة الجهود لإنهاء الإضراب في أقرب وقت ممكن. ويجب حل الأزمة بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني والتزامات إسرائيل في مجال حقوق الإنسان. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس والمسؤولية وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتفادي تصعيد التوترات.

في ٤ أيار/مايو، اجتمعت لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الفلسطينيين في بروكسل لمناقشة التحديات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية التي تواجهها السلطة الفلسطينية. ومن المؤسف أن عددا من المسائل الرئيسية لم تحل بعد بين الطرفين بشأن إمكانية الوصول والتنقل والطاقة

وسيصادف هذا الصيف مرور عشر سنوات على سيطرة حماس العنيفة على قطاع غزة في ٢٠٠٧. وقد شهد العقد الماضي الضعف التدريجي للهياكل الأساسية في غزة، وخدماتها الأساسية وقطاعها الخاص، واقتصادها، مع تناقص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد والعمالة، والتزايد المستمر للفجوة بين الجنسين. إن غزة تواجه دوامة التراجع المسترسل للتنمية. واتساع الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين غزة والضفة الغربية يبرز ضرورة إنهاء مسببات هذه الحالة اللاإنسانية والمضطربة. ولن يعمل تدهور الظروف إلا على تأجيج الغضب وعدم الاستقرار، وتعزيز المتطرفين وتقويض فرص إقامة عملية سياسية جادة.

وإذا أمل الإسرائيليون والفلسطينيون تخليص أنفسهم من العبء الهائل لهذا النزاع، فيجب عليهم أن يكونوا على استعداد لاتخاذ الخطوات المؤلمة التي ستؤدي في النهاية إلى السلام. وليس بوسع أي من الجانبين تضييع فرصة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد ملادينوف على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نود أن نعرب عن تضامنا مع إخواننا وأخواتنا في مصر وأن نعرب لهم عن تعازينا بعد ذلك الهجوم الإجرامي المأساوي في ذلك البلد. ونصلي من أجل ضحايا هذا العمل الإرهابي المأساوي ومن أجل حكومة مصر وشعبها، وقلوبنا معهم.

وأشكر المنسق الخاص لعملية الشرق الأوسط، السيد نيكولاوي ملادينوف على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. لقد أعطانا صورة مقلقة جدا بشأن الحالة في المنطقة، ولا سيما في غزة. ويحدونا الأمل في أن تكون هذه الجلسة حافزا لمجلس الأمن على الوفاء بالتزاماته في هذا الصدد.

الغارات الجوية الإسرائيلية في سورية، التي تستهدف حزب الله.

وكل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية أعلنتا استمرار التزامهما باتفاق الفصل بين القوات، ودعمهما للعودة الكاملة للقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك إلى المنطقة الفاصلة، إذا سمحت الظروف بذلك.

وفي الختام، أسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن الجهود الرامية إلى تعزيز آفاق السلام. ومع تغير نطاق النزاع، ظلت الرسائل الرئيسية من الأمم المتحدة لكلا الجانبين، بما في ذلك من خلال دورها في اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا، واضحة ومتسقة وحازمة.

وقبل كل شيء، فإنه لا يمكن الدفاع عن ٥٠ سنة تقريبا من الاحتلال والاستيطان من جانب إسرائيل ويجب أن ينتهي من خلال مفاوضات مجدية لمعالجة مسائل الوضع النهائي. إن استمرارهم بهذه الممارسة يبعث برسالة لا لبس فيها إلى جيل آخر من الفلسطينيين مفادها أن حلم الدولة سيظل مجرد - حلم -، وإلى الإسرائيليين أن رغبتهم في السلام والأمن والاعتراف الإقليمي لا يزال بعيد المنال.

ومع ذلك، هناك الكثير مما يمكن ويجب القيام به. ويمكن لإسرائيل أن تتخذ خطوات تحويلية لتحسين الحياة اليومية للفلسطينيين، وتمكين القيادة الفلسطينية والتحرك بشكل مجد نحو حل تفاوضي للنزاع، وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وينبغي للفلسطينيين أيضا أن يستجيبوا للنداءات المتكررة من أجل مكافحة العنف والتخريض. وعلى الصعيد الداخلي، ينبغي أيضا أن نرقى إلى مستوى تحدي إقامة مصالح حقيقية - إذ إنها تكتسي أهمية حاسمة لتعزيز السلام وتحقيق تطلعاتهم الوطنية.

الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ إلى أن القوات الإسرائيلية مستمرة في تنفيذ إجراءات تمثل انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة والتشريد القسري وفرض قيود على حرية حركة الشعب الفلسطيني. ويستنكر التقرير أيضا أنه حتى أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، سُجل ما مجموعه ١٠٥ عمليات هدم في المنطقة جيم و ١٤ عملية في القدس الشرقية. كما يشير إلى أن عام ٢٠١٦ شهد ١٠٩٣ عملية هدم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وهو أعلى عدد مُسجل منذ بدء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جمع البيانات ذات الصلة في عام ٢٠٠٩.

وللأسف، على الرغم من أن مجلس الأمن اتخذ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يدعو إسرائيل مرة أخرى إلى وضع حد نهائي لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لم تفعل حكومة إسرائيل شيئا على الإطلاق لتصحيح ممارساتها الاستعمارية. بل أن البرلمان الإسرائيلي أقر في شباط/فبراير ما يسمى قانون التنظيم والذي تعترف السلطة القائمة بالاحتلال من خلاله بإضفاء الشرعية بأثر رجعي على أكثر من ٥٥٠٠ مستوطنة مقامة على أراض مملوكة للفلسطينيين. ولا يزال مشروع القانون لم يُعتمد بعد.

وتدعو بوليفيا حكومة إسرائيل إلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية وأعمال التشييد ذات الصلة، وكذلك هدم المنازل الفلسطينية، ولا سيما عندما تقطنها أسر فلسطينية لأنها تمثل في هذه الحالة أعمال عنف بدني ونفسي خطيرة ضد السكان الفلسطينيين.

وأود أيضا أن أوجه انتباه المجلس إلى تقرير البعثة التي زارت فلسطين، على النحو الوارد في الرسالة المؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧، والذي سعى إلى التعريف بوضع أكثر من ١٠٠٠ أسير فلسطيني، مضى حتى اليوم ٤٠ يوما على

وتؤكد دولة بوليفيا المتعددة القوميات من جديد على تأييدها للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في إقامة دولته الحرة المستقلة وذات السيادة، ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وكما هو الحال دائما، جئنا إلى هذا الجلسة آمليين في تلقي معلومات مشجعة عن حالة الشعب الفلسطيني وتطلعاته المشروعة في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة ذات سيادة. وكنا نأمل أن تعترف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بعدم شرعية أنشطتها الاستعمارية ووقف المستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كبادرة على حسن النية السياسية لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ومع ذلك، وكما حدث في مناسبات سابقة، فإن الواقع مختلف تماما عن توقعاتنا. ومرة أخرى، يجب أن نعرب عن شعورنا بالإحباط تجاه أن الحالة لم تتغير أو أنها تدهورت منذ تقديم الإحاطة الإعلامية السابقة في نيسان/أبريل (انظر S/PV.7929).

لم يبق سوى بضعة أيام على حلول الذكرى السنوية الخمسين لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، والذي أدى إلى اتخاذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، والذي يشير صراحة إلى انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها أثناء النزاع بوصفه أحد المبادئ الرئيسية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وقد مر ٥٠ عاما تقريبا على اتخاذ ذلك القرار، فيما تواصل القوات الإسرائيلية تخويف وترهيب سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومما يدهش بعثة بلدي انقضاء ٥٠ عاما، وهي مدة طويلة بما يكفي ليتمكن المجتمع الدولي من التوصل إلى حل نهائي للحالة المأساوية للشعب الفلسطيني.

وفي أحدث تقرير له، والمؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (A/HRC/34/70)، يشير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق

وبالرغم من تعقيد الأوضاع الراهنة في سورية واليمن والعراق، لا يزال الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، بسبب طول مدته وانعكاساته على بقية المنطقة، أبرز جميع الحالات التي تؤثر على الشرق الأوسط. ولهذا السبب، تؤكد أوروغواي من جديد، كما فعلت دون تردد منذ عام ١٩٤٧، دعمها الثابت لحق إسرائيل وفلسطين في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وفي أجواء من التعاون المتجدد، تخلو من أي تهديدات أو أفعال يمكن أن تعرض السلام للخطر.

وعلى مدار العقود السبعة الماضية، بينما وطدت إسرائيل وضعها كدولة عصرية تماما وعضو كامل العضوية في المنظمة، ما زالت فلسطين تواجه صعوبات خطيرة على صعيد تنميتها واندماجها في المجتمع الدولي وتوحيد أراضيها، مما أدى إلى عواقب وخيمة لسكانها وإلى تصاعد التوترات في أنحاء المنطقة بأسرها.

وتدعم أوروغواي، إلى جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي تقريبا، بقوة حل الدولتين المستقلتين، اقتناعا منها بأنه الخيار الوحيد الذي سيمكن إسرائيل وفلسطين من التعايش في سلام.

ونؤكد من جديد أنه لا يمكن تحقيق السلام العادل والدائم في غياب حل الدولتين، والذي بدوره لا يمكن أن يصبح واقعا إذا لم يهيئ الطرفان الظروف المواتية لإيجاد مخرج من النزاع بطريقة سلمية وتفاوضية مرضية للطرفين، بما يضع حدا لجميع المسائل المعلقة لهذا النزاع الذي طال أمده.

وفي هذا الصدد، نحث الطرفين على استئناف المفاوضات الثنائية المباشرة في أقرب وقت ممكن ودون شروط مسبقة، وهو ما يشكل مسارا أساسيا لبلوغ هذا الهدف. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم جدا عكس الاتجاهات الحالية على أرض الواقع، والتي يشير إليها أحدث تقرير للمجموعة الرباعية؛

بدء إضرابهم عن الطعام، وهو تدبير صارم أقدموا عليه بغية حمل حكومة إسرائيل على الإفراج عن أكثر من ٦ ٥٠٠ من الأسرى والمحتجزين الفلسطينيين. وقد أثار هذا التدبير أعمالا انتقامية من جانب السلطات الإسرائيلية.

وأخيرا، نود أن نكرر طلبنا بتقديم التقرير الفصلي للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في صورة خطية، بحيث يمكننا أن نرى تقريراً مفصلاً عن التقدم المحرز أو عدمه، وكذا الخرائط الحالية لجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة التي أقامت إسرائيل مستوطنات عليها. وتؤكد بوليفيا مجددا التزامها الراسخ بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وتحث جميع أعضاء المجلس على حشد جهودهم لكفالة تنفيذه دون مزيد من التأخير. ونعتقد أن جميع قرارات المجلس يجب تنفيذها بنفس الصرامة والالتزام لغرض وحيد، هو ضمان السلام والأمن الدوليين.

ونسلم الضوء على أهمية جميع الإسهامات المقدمة من المجتمع الدولي، بما في ذلك الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي من شأنها أن تمكننا من التوصل إلى حل سلمي لحالة الشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أوروغواي.

نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية ونؤكد مرة أخرى دعم أوروغواي الكامل لعمله.

إن منطقة الشرق الأوسط ما زالت تشكل بؤرة نزاعات مسلحة متعددة، تؤججها أسباب ومصالح شتى والعديد من أصحاب المصلحة الذين يشاركون فيها هذه النزاعات بشكل أو بآخر.

بجميع المبادرات الدولية والإقليمية والانفرادية، التي من شأنها التمكين من المضي قدماً في البحث عن حلول في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، بهدف إيجاد مخرج من الحالة بطريقة سلمية وعادلة وتفاوضية ودائمة، مع أخذ التطورات المشروعة للطرفين بعين الاعتبار، وفقاً للقانون الدولي. ويسرنا عزم رئيس الولايات المتحدة على العمل من أجل تحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين في نهاية المطاف.

وستكون مثل هذه الالتزامات عاملاً أساسياً لجمع الأطراف معا وتحقيق حل الدولتين. بما يمكن كليهما من العيش في سلام وأمن.

وختاماً، نكرر تأكيدنا للجهات الفاعلة الرئيسية في هذه العملية أن الاعتدال أمر هام للغاية لتجنب أي تصريحات أحادية من شأنها أن تلحق الضرر بمستقبل محادثات السلام وحل الدولتين. وعلى الصعيد السياسي، فمن الأهمية بمكان السعي لإيجاد قنوات جديدة للحوار مع ضرورة إبقائها مفتوحة. ويحدونا الأمل في أن يأتي اليوم - ونأمل أن يأتي عاجلاً وليس آجلاً - الذي يعطي فيه كلا الطرفين أولوية للإمكانات الهائلة لمنطقتيهما، ويمضيا قدماً وعلى نحو مستدام على طريق التعاون الثنائي الاقتصادي والتاريخي والثقافي. وأكرر القول أن لكلا الطرفين تراثاً مشتركاً هائلاً. ونؤكد لهما استعداداً أوروغواي التام للمساعدة في تعزيز هذا الحوار.

وأستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠:٤٠.

ومن دون ذلك، سيكون من الصعب للغاية بالنسبة لفلسطين توطيد نفسها كدولة.

ويتحتم أيضاً أن تمثل السلطات الإسرائيلية والفلسطينية بحسن نية لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات المجلس؛ وأن ترسل إشارات سياسية واضحة تهدف إلى كسر الحلقة المفرغة من انعدام الثقة المتبادل؛ وأن تمتنع عن اتخاذ قرارات انفرادية تعوق الحوار. ولأننا أبعد ما نكون عن أن نرى هذه الإشارات، نحث الطرفين على التفكير ملياً في الخطوات المقبلة ومنع أشد الأجنحة تطرفاً في حكومتيهما من أن تكون لها الغلبة على تلك الملتزمة التزاماً حقيقياً بالسلام.

وكان اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) قبل خمسة أشهر فقط دلالة واضحة على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لانتهاء من هذه العملية بصورة سلمية وناجحة. غير أن إسرائيل كثفت بعد ذلك الإعلانات عن استمرار سياستها المتمثلة في إقامة المستوطنات على الأرض الفلسطينية، والتي تنتهك أحكام ذلك القرار وكذلك أحكام القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يؤكد عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة.

وعلاوة على ذلك، تكرر أوروغواي إدانتها الشديدة لاستمرار مسلسل العنف والهجمات الإرهابية، وتعرب عن رفضها الكامل للتحريض على هذه الأفعال وتمجيدها من جانب السلطات الفلسطينية. فلا مكان للتواطؤ بالتزام الصمت على هذا الصعيد.

وكل ما سبق ذكره لا يساعد في إحراز تقدم نحو السلام ويهدد إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. وترحب أوروغواي